



المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأردني

تقرير حالة البلاد 2021

محور التنمية السياسية وتطوير القطاع العام

**التنمية السياسية**





5	مقدمة.....
5	أولاً: التنمية السياسية في الأردن، مراحلها وتطورها.....
10	ثانياً: متابعة الخطط والاستراتيجيات.....
14	ثالثاً: مواطن الخلل في الأداء.....
18	رابعاً: اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.....
30	خامساً: متابعة توصيات التنمية السياسية في تقرير حالة البلاد 2020.....
31	سادساً: الاستنتاجات والتوصيات.....
34	المصادر والمراجع.....



## مقدمة

شهد عام 2021 مرور مائة عام على تأسيس الدولة الأردنية، وفي أولى خطوات المنووية الثانية، أختير "التحديث السياسي الشامل" أولوية تنموية، وبداية مسار ديمقراطي أردني جديد، وذلك بتشكيل اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي هدفت إلى تحديث المنظومة السياسية، وتكريس التجدد الديمقراطي في الفعل السياسي، بغية الوصول إلى برلمانات قائمة على برامج حزبية، والتأسيس لمرحلة متقدمة في أسلوب ممارسة السلطة التنفيذية لمسؤولياتها، مع التركيز على الاهتمام بدور الشباب والمرأة، والبحث في السبل الكفيلة لتحفيز مشاركتها في صناعة القرار على المستوى المحلي والحزبي والبرلماني، مع تحديد مرجعية استرشادية لمسار التحديث السياسي، من خلال الأوراق النقاشية السبع التي أطلقها جلالته الملك عبد الله الثاني قبل سنوات، والتي يتفق الجميع على أنها تجسّد خارطة طريق نحو مستقبل أردني أفضل للمجتمع والدولة.

ولم تأت اللجنة في ظروف طوارئ محلية أو ضغوط خارجية مع ما اتسم به النظام السياسي الأردني من قدرة عالية على الاستجابة والتكيف المرن مع المطالب الشعبية، وفي مقدمتها ما يتصل بالإصلاحات وتنمية الحياة السياسية. بل جاء هذا التوجه نتيجة واضحة لالتقاء إرادة القيادة الأردنية مع الإرادة الشعبية للانتقال إلى مرحلة جديدة من التحديث السياسي، بعد أن قطعت المملكة أشواطاً متعددة في مسارات التنمية السياسية والإصلاح<sup>(1)</sup>.

## أولاً: التنمية السياسية في الأردن، مراحلها وتطورها

شهد الأردن منذ نشأته في عهد الإمارة والاستقلال تحولات سياسية تحديتية، هدفت إلى بناء الدولة الأردنية الوطنية، فمنذ صياغة دستور ديمقراطي عصري عام 1952، والتحديات الداخلية والإقليمية تؤثر في مجريات العمل الديمقراطي البنيوي. ولعل القول: "الأردن بيت هادئ في حي مضطرب" ما زالت ترافقه، ومع ذلك أدرك الشعب والقيادة أن المشروع الأردني القائم على المواطنة والوعي السياسي، يمثل تحدياً أردنياً داخلياً، وكان ذلك جلياً في شهر نيسان 1989، إذ على أثر مطالبات شعبية بالتغيير السياسي والاقتصادي في ما يعرف بـ "هبة نيسان"، أدرك الملك الحسين بن طلال جاهزية المجتمع الأردني وتعطشه للعمل السياسي، فأعلن عودة الحياة السياسية الحزبية من خلال إنهاء الأحكام العرفية، وانطلقت بذلك مسيرة التحول الديمقراطي الأردني التي تخلّلتها محاولات طموحة للإصلاح والبناء السياسي، على المستوى التشريعي والمؤسسي،

1 الموقع الإلكتروني للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. <https://tahdeeth.jo>

بداية من الميثاق الوطني الأردني عام 1991<sup>(2)</sup>، ثم مبادرة "الأردن أولاً" عام 2002<sup>(3)</sup>، مروراً بإنشاء وزارة تُعنى بالتنمية السياسية عام 2003 بهدف مأسسة مساعي الإصلاح السياسي، وترجمة الرؤية الملكية إلى خطة عمل محددة ذات أهداف وجداول زمنية ومؤشرات واضحة<sup>(4)</sup>، ومن ثم إلى الأجندة الوطنية عام 2005<sup>(5)</sup>، تلاها بعد سنوات لجنة الحوار الوطني عام 2011<sup>(6)</sup>، والتي صدر بوحى من نتائجها قانون انتخاب جديد عام 2012، ثم أجريت تعديلات دستورية كبيرة عامي 2011 و2016<sup>(7)</sup> اشتملت على إنشاء محكمة دستورية، واستحداث هيئة مستقلة للانتخاب.

لقد اختار الأردن أن يخطو أولى خطواته في مئوية الدولة الثانية، بمسار جديد مختلف عن المحطات والتحويلات السابقة، ويطلق مشروع التحديث السياسي، بوصفه استحقاقاً وطنياً نحو استكمال بناء الدولة الوطنية الديمقراطية الحديثة، وذلك من خلال:

أولاً: لجنة ملكية تمثل أطياف المجتمع الأردني السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية، ولديها أهداف عمل واضحة وإطار زمني محدد، وعنوان رؤيتها هو تحديث المنظومة السياسية في الأردن.

ثانياً: إيلاء اهتمام غير سابق بالشباب الذي أفردت له لجنة فرعية لأول مرة في اللجان الملكية، وكذلك الأمر بخصوص المرأة.

ثالثاً: توضيح مرجعية عمل لجنة تحديث المنظومة السياسية المتمثلة في الأوراق النقاشية الملكية، والتي يتفق الجميع على أهميتها ودورها في رسم خارطة طريق للدولة الأردنية في مجال الإصلاح السياسي والتطوير التربوي.

وبيّنت الرسالة الملكية أن الهدف العام للجنة يتمثل في إحداث "نقلة نوعية في الحياة السياسية والبرلمانية تضمن مواصلة عملية التطوير لضمان حق الأردنيين والأردنيات في ممارسة حياة برلمانية وحزبية، ترتقي بديمقراطيتهم وحياتهم، وصولاً إلى برلمان

2. الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء-الميثاق الوطني الأردني- الفصل الأول.

3. مروان المعشر، عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن، مركز كارنيغي، أيار/ مايو 2011، بيروت، لبنان.

4. كتاب التكليف الملكي لفیصل الفایز، انظر: الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.

5. National Agenda for Jordan. world health organization. <https://www.mindbank.info/item/6233>

6. رسالة الملك عبد الله الثاني إلى رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري، حول لجنة الحوار الوطني التي من شأنها وضع الأطر لقيادة عملية حوار سياسي يعزز مسيرة الإنجاز والاستقرار، إضافة إلى الوصول إلى صيغة لقانون انتخاب ديمقراطي.

7. سائد كراجة، مقال منشور في صحيفة الغد بتاريخ 3 أغسطس 2021، بعنوان: تعديلات دستورية، عام 2011.

- قائم على كتل وأحزاب برامجية". ولتحقيق هذا الهدف الوطني الكبير، حدّدت الرسالة الأهداف المباشرة لعمل اللجنة ومهامها، كالتالي:
- أ. وضع مسودّتي مشروعَي قانونين جديدين للانتخاب والأحزاب السياسيّة.
  - ب. النظر في التعديلات الدستورية المتصلة حكماً بمسودّتي مشروعَي القانونين وآليات العمل النيابي.
  - ج. تقديم التوصيات المتصلة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحليّة.
  - د. توسيع قاعدة المشاركة في صنع القرار، وتهيئة البيئة التشريعيّة والسياسيّة الضامنة لدور الشباب والمرأة في الحياة العامة.

## أ - حالة المشاركة السياسية 2020-2021

حرص الأردن على الالتزام بالاستحقاق الديمقراطي، وعلى استمرار العملية التشريعية والسياسية، وإجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها حتى مع الظروف الاستثنائية التي يعيشها الأردن والعالم، جراء انتشار وباء كورونا والتحديات الكبيرة التي تواجه المجتمع والدولة، فصدرت الإرادة الملكية يوم 29 تموز 2020، بإجراء الانتخابات لمجلس النواب التاسع عشر. وفي ضوء ذلك، قرر مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب، تحديد يوم 10 تشرين الثاني 2020 موعداً لإجراء الانتخابات النيابية.<sup>(8)</sup> وقد شارك الأردنيون والأردنيات بانتخابات لم تصل نسبة الاقتراع العامّة فيها إلى 30%<sup>(9)</sup>، وهي بذلك من بين أقل نسب المشاركة الشعبية في تاريخ الأردن، وفي المقابل، كانت من بين أكثر الانتخابات النيابية التي تفرز وجوهاً جديدة للعمل النيابي خلال السنوات السابقة.

وعند تحليل نتائج المشاركة في الانتخابات، نجد المؤشرات التالية:

### 1. المشاركة السياسية الحزبية في انتخابات 2020

ساعد نظام تمويل الأحزاب الذي أدارته وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تشجيع الأحزاب على المشاركة في الانتخابات البرلمانية، إذ بلغ عدد المرشحين الحزبيين 389 عضواً. ومع الارتفاع الكمي في المشاركة، استطاع 13 مرشحاً منهم الوصول إلى المجلس من إجمالي عدد أعضاء مجلس النواب، والبالغ عددهم 130 نائباً، بنسبة 10.0%<sup>(10)</sup>.

8. الموقع الإلكتروني للهيئة المستقلة للانتخاب: [www.iec.jo](http://www.iec.jo)

9. المصدر السابق نفسه.

10. الهيئة المستقلة للانتخاب.

## 2. المشاركة والتمثيل السياسي للمرأة في انتخابات 2020

شهدت مخرجات الانتخابات البرلمانية في الأردن تراجعاً كبيراً بخصوص التمثيل السياسي للمرأة الأردنية، إذ ترشحت للانتخابات البرلمانية 360 امرأة بنسبة 21.5% من إجمالي المترشحين، وكان عدد المقترعات من الإناث 638,081 بنسبة 46% من عدد المقترعين في المملكة<sup>(11)</sup>، ومع ذلك لم تستطع المرأة حجز مقعد لها عبر التنافس كما كان في الانتخابات السابقة، واكتفت بنظام الكوتا. كما تأثر التمثيل السياسي للمرأة الأردنية في المناصب القيادية والسياسية، فعلى سبيل المثال تراجع تمثيل المرأة بدرجة كبيرة في الحكومة الحالية مقارنة مع الحكومة السابقة، وهو الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى توسيع نطاق تطبيق الكوتا النسائية وزيادتها في المؤسسات التمثيلية، لضمان ترسيخ المشاركة السياسية للمرأة.

## 3. المشاركة السياسية للشباب في انتخابات 2020

وصل عدد الناخبين في انتخابات مجلس النواب التاسع عشر إلى 4,640,643 ناخباً، وتقترب فئة الشباب دون سن 35 سنة من نصف أعداد الناخبين، إذ يصل إلى 2,152,485<sup>(12)</sup>، شارك منهم 647,204 وحسب في الانتخابات البرلمانية. وترشح للانتخابات 125 شاباً وشابة للفئة العمرية (30-35) سنة، وصل منهم ثمانية إلى مجلس النواب، خمسة ذكور وثلاث إناث. وأظهرت نتائج الانتخابات مشاركة أكبر لفئة الشباب مقارنة ببقية الفئات، وخاصة عند الفئة العمرية (17-25) سنة.

يحتل موضوع المشاركة السياسية للشباب مكانة كبيرة في الخطاب الحكومي عموماً، وكذلك في سياسة وزارة الشباب واستراتيجيتها الوطنية للشباب (2019-2025)، وفي برامج وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية ومشاريعها. ومع وجود الكثير من الأنشطة النوعية التي تستهدف القطاع الشبابي، إضافة إلى استثمار العلاقات مع الشركاء الدوليين لتوفير المزيد من هذه الأنشطة، تبرز مشكلة في ما يتصل بحجم النتائج التي تتحقق على صعيد المشاركة السياسية للشباب، فهذه الجهود المبذولة منذ سنوات لا نجد لها أثراً ملموساً، لا في زيادة نسب مشاركة الناخبين في الاقتراع للانتخابات النيابية، ولا في تعزيز الإقبال على الانتظام في صفوف الأحزاب السياسية. فالأولوية التي يتعين أن تأخذ بها الحكومة ومؤسساتها في سياساتها تجاه تنمية المشاركة السياسية للشباب، تكمن

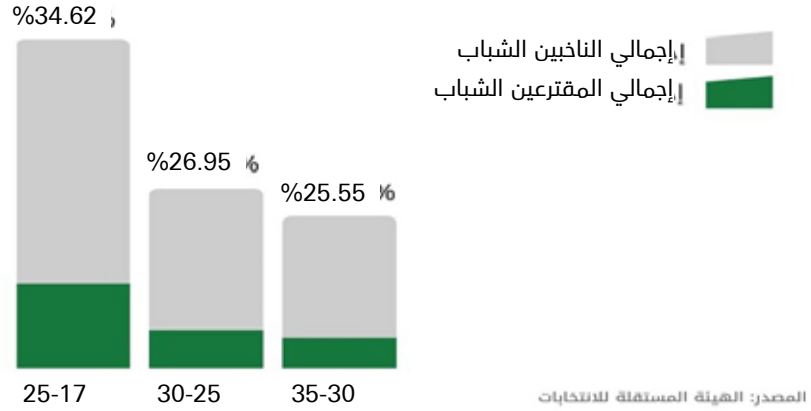
11. الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية للمجلس التاسع عشر.

12. التقرير التفصيلي الذي أصدرته الهيئة المستقلة للانتخاب والمنشور على موقعها الإلكتروني، وجمع أصوات الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الفئة العمرية (17-35) سنة.



في مساعدة الشباب على تنظيم أنفسهم في أطريختارونها لتحقيق الأهداف التنموية التي يتطلعون إليها، وذلك في إطار من الالتزام بوسائل العمل الديمقراطي وسيادة القانون، والحق بالانتظام وحرية التعبير عن الرأي. وفي هذا السياق، ينبغي الالتفات إلى الجامعات التي تمثل المخزون الدائم للقطاع الشبابي، لضمان حرته في العمل السياسي والحزبي، فسنوات الجامعة تمثل سنوات بناء الشخصية المستقلة والقيادية للطالب. وفي هذه الحالة يقع التكامل في التنمية السياسية بين الجامعات بما هي منارة علم وحرية وعمل سياسي وحزبي، والأحزاب السياسية بما هي أدوات الدولة والمجتمع في العمل العام.

#### مشاركة الشباب في الانتخابات النيابية 2020 بحسب الفئة العمرية



وفي ما يتصل بنزاهة انتخابات مجلس النواب التاسع عشر، فقد شهدت الانتخابات مجموعة كبيرة من الانتهاكات يتصل بعضها بنزاهة العملية الانتخابية بحسب التقارير الصادرة عن مؤسسات المجتمع المدني الوطنية التي راقبت عملية الانتخاب، ومن بينها المركز الوطني لحقوق الإنسان<sup>13</sup>. كذلك اعترفت الهيئة المستقلة للانتخاب بوجود اختراقات شابت العملية الانتخابية، وصنفتها في تقريرها التفصيلي إلى 757 مخالفة للدعاية الانتخابية، و163 حالة للمال الأسود، و40 مخالفة لتعليمات المقررات الانتخابية<sup>(14)</sup>.

13. تقرير المركز الوطني لحقوق الإنسان حول مجريات الانتخابات البرلمانية 2020.

14. الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية العامة للمجلس التاسع عشر لعام 2020.

## ثانياً: متابعة الخطط والاستراتيجيات

### 1) التنمية السياسية في خطاب عمل الحكومة وبرامجها

تعهدت الحكومة في بيانها الوزاري أمام مجلس النواب، أنها ستطلق برنامجاً تنفيذياً للأعوام (2021-2024)، يتضمن منهجية شاملة للتعامل مع مختلف القضايا الاقتصادية والاجتماعية والمالية والسياسية، وفقاً للأولويات الوطنية في مختلف القطاعات، وأن البرنامج سيغطي 24 قطاعاً تنموياً، ستقوم أكثر من 100 جهة ووزارة ومؤسسة رسمية وأهلية وقطاع خاص على تنفيذه، وأكدت بقولها: "نؤمن بأن استمرار مسيرتنا الديمقراطية وتطوير الحياة السياسية، متطلب رئيس لتحقيق التنمية الشاملة"<sup>(15)</sup> وتعهدت الحكومة في ردها على كتاب التكليف الملكي بتاريخ 12 تشرين الأول 2020 بأن منهجية عملها، ستكون في مختلف القطاعات، ومنها القضايا السياسية من خلال برنامج تنفيذي مفضل تقدمه خلال 100 يوم، لتكون الحكومة مسؤولة أمام جلالة الملك وأمام مجلس الأمة<sup>(16)</sup>.

وفي ما يخص البرنامج التنفيذي، لم تتمكن الحكومة من الوفاء بتعهداتها إلى مجلس النواب، ولا بتعهداتها إلى جلالة الملك، إذ إنها لم تتمكن من تقديم برنامج ومنهجية عمل للقضايا السياسية والاجتماعية، واكتفت بتقديم برنامج اقتصادي في نهاية شهر آب 2021<sup>(17)</sup>، أي بعد مرور أكثر من 10 أشهر لردها على كتاب التكليف الملكي، ولذلك تأثيرات سلبية عديدة، أبرزها ازدياد فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات العامة، وبالتالي التأثير السلبي في العلاقة بين المواطن والحكومة.

وقد أرسلت مقابلة الملك مع وكالة "بترا" في شهر كانون الثاني 2021 مجموعة من الرسائل إلى صانعي القرار والسياسات وأصحاب المصلحة، تتلخص في أن إرادة الإصلاح السياسي ما تزال أولوية ملكية في مسيرة التحديث الأردنية، حتى في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها الأردن، والمتغيرات السياسية الإقليمية والدولية التي يشهدها الإقليم. وفي اليوم التالي للمقابلة، اجتمع رؤساء الوزراء والأعيان والنواب لمناقشة مضامين الرسالة الملكية. وفي تصريح صحفي عقب الاجتماع، قال رئيس الوزراء: "توافقنا على أن تقوم هذه المؤسسات سواء مجلس الأعيان ومجلس النواب كسلطة تشريعية أو الحكومة كسلطة تنفيذية وعبر أدواتها بالتواصل الضروري واللازم مع الناشطين والبلديات والمجتمعات المحلية والأحزاب السياسية، بغية العمل على إنتاج التشريعات اللازمة التي أشار إليها

15. البيان الوزاري لحكومة الدكتور بشر الخصاونة، والمنشور على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.

16. رد حكومة بشر الخصاونة على كتاب التكليف الملكي، والمنشور على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.

17. برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023).

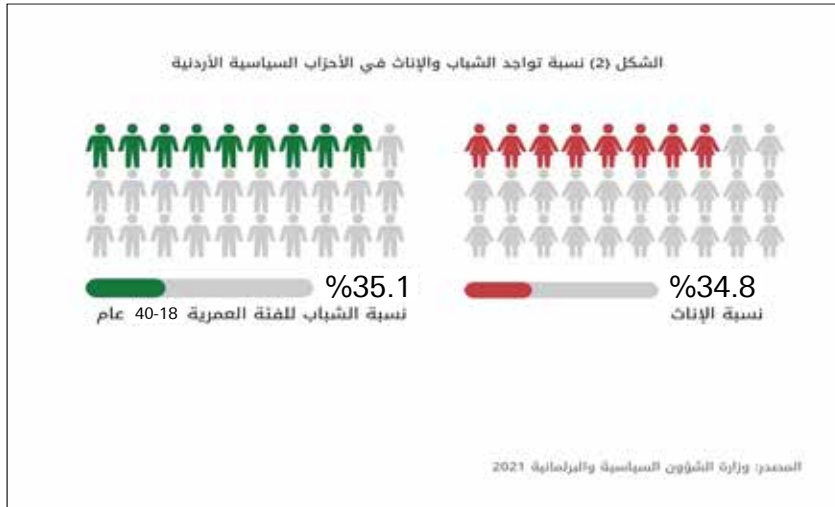
جلالة الملك عبد الله الثاني في المقابلة"<sup>(18)</sup>. وبعد انقضاء مدة تزيد على خمسة أشهر، لم تُحوّل الرؤى الملكية إلى منهاج وبرنامج عملي واضح في الآليات والخطط، لا من الحكومة ولا من مجلس الأمة، واقتصرت الجهود على لقاءات متفرقة لا ترتقي إلى حجم الإرادة الملكية الثقيلة في الإصلاح والتحديث، حتى جاء العاشر من حزيران، فوجّه جلالته الملك رسالته إلى رئيس الوزراء الأسبق سمير الرفاعي، ليعهد إليه فيها برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية<sup>(19)</sup>، موضحةً منهجية العمل الذي نقلته من السلطة التنفيذية إلى المجتمع المدني والقوى السياسية في ورشة عمل مكثفة.

## 2) الشباب والمرأة في الأحزاب السياسية الأردنية

تقاس ديمقراطية الأحزاب الداخلية من خلال عدة زوايا، من أهمها: معدلات التداول على السلطة في الحزب، ومعدلات التمثيل السياسي لمكونات المجتمع المختلفة داخل المواقع القيادية للحزب، ونسبة مشاركة المرأة والشباب بوصفهما فاعلين سياسيين داخل هذه الأحزاب. وعند دراسة الأحزاب السياسية القائمة حتى نهاية شهر تشرين الأول من عام 2021، يلاحظ أن عدد النساء داخل الأحزاب السياسية الأردنية يصل إلى 12,710 بنسبة تصل إلى 34.86% من إجمالي عدد الحزبيين الذي يصل عددهم إلى 36,461 شخصاً. ويعدّ حزب العدالة والإصلاح من أكثر الأحزاب السياسية التي تتمثل المرأة فيه، يليه حزب "الحرية والمساواة". أما في ما يتصل بالشباب الحزبي للفئة العمرية (18-40) سنة، فهو يصل إلى 12,826 شاباً وشابة، بنسبة تصل إلى 35.18%، ويعدّ حزب "الجبهة الأردنية الموحدة" من أكثر الأحزاب السياسية الحاضنة لفئة الشباب، يليه حزب العدالة والإصلاح.

18. تقرير قناة المملكة: "الخصاونة: تأكيداً على تنفيذ رؤى الملك لتطوير التشريعات الناضجة للحياة السياسية"، منشور بتاريخ 31 كانون الثاني 2021. [t.ly/MuMC](http://t.ly/MuMC)

19. الديوان الملكي، الملك يعهد للرفاعي برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، 10 حزيران 2021. [t.ly/inXu](http://t.ly/inXu)



### 3) الأداء المؤسسي لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية

أنشئت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بموجب نظام التنظيم الإداري رقم (59) لسنة 2013، بعد دمج وزارة الشؤون البرلمانية مع وزارة التنمية السياسية لتصبح وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بتاريخ 1/7/2013، واتخذت لنفسها مجموعة مهام وأهداف استراتيجية، تجمع الجانب الإداري والتنسيقي بين الحكومة ومجلسي النواب والأعيان، والدور المتصل بالتنمية السياسية، وتوسيع المشاركة في صناعة القرار وتنمية الحياة الحزبية. ومنذ نشأتها، شهدت الوزارة تعديلات على الدستور وقوانين الانتخاب والأحزاب.

وتشير مراجعة حالة البلاد السابقة إلى غياب استراتيجية وطنية للإصلاح السياسي، إذ كان لغيابها دور كبير في تشتت الجهود في ما يتصل بالتنمية السياسية، ودور الوزارة في التمكين الديمقراطي، خاصة أن هذا الدور التنموي يتقاطع مع عمل وزارات ومؤسسات أخرى، مثل وزارة الشباب، ووزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي، إضافة إلى وزارة الثقافة ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية والمنظمات الدولية.

وقد بذلت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في مرحلة ما قبل الانتخابات جهوداً كبيرة في التشجيع على المشاركة في الانتخابات النيابية 2020. وفي عملية رصد إلكترونية للفعاليات، شاركت الوزارة في مجموعة كبيرة من الفعاليات التي نظمتها مؤسسات المجتمع المدني، تمثلت في حواريات حول المشاركة السياسية، ومشاركة الشباب والمرأة في الانتخابات، وشرح قانون الانتخاب وآليات تطبيقه، إضافة إلى جهد الوزارة في الترويج للانتخابات وأهميتها للأردن عبر فيديوهات تعريفية وتوعوية.

وعند الوقوف عند أدوار الوزارة منذ نشأتها، وقياس التغيير والنمو السياسي التدريجي في حالة الأحزاب السياسية، وفي حالة الوعي السياسي المجتمعي، نجد أن الوزارة كانت تركز طيلة السنوات السابقة على الدور التنسيقي بين الحكومة ومجلس الأمة، أكثر من دورها الأهم في مجال التنمية السياسية والتمكين الديمقراطي، كما أراده وأوضحه جلالة الملك في الأوراق النقاشية وفي كتب التكليف الملكية.

**4) الخطة الاستراتيجية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2021-2025)**  
بعد مقابلة الملك مع وكالة الأنباء الأردنية "بترا" في نهاية شهر كانون الثاني من عام 2021، والاطلاع على مخرجاتها ورسائلها حول أهمية التنمية والإصلاح السياسي، بادرت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية بوضع ما أسمته "خطة استراتيجية" للأعوام (2021-2025)<sup>(20)</sup>، تضمنت الأهداف التالية:

- أ. تعزيز التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
- ب. ترسيخ أسس المشاركة السياسية الفاعلة وتطوير آلياتها.
- ج. تعزيز دور النوع الاجتماعي في الحياة السياسية.
- د. رفع القدرات المؤسسية.

كما وضعت مؤشرات الأداء المؤسسية التالية:

- زيادة نسبة مشاركة المواطنين في الحياة السياسية.
- زيادة نسبة الإجابة عن أدوات الرقابة البرلمانية.
- زيادة المشاركة السياسية للفئات المستهدفة من خلال التوعية وتطوير التشريعات الناظمة.
- زيادة نسبة مشاركة المرأة والشباب في الحياة السياسية والشأن العام.
- جودة العمليات الإجرائية والخدمات التي تقدمها الوزارة.
- رضا المنتفعين عن الخدمات التي تقدمها الوزارة.
- عدد البرامج والأنشطة التي تقدمها الوزارة ونوعها.
- الإسهامات في المسؤولية المجتمعية.
- زيادة عدد الشركاء.

20. الخطة الاستراتيجية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية (2021 - 2025).

## ثالثاً: مواطن الخلل في الأداء

1) الملاحظات على الخطة الاستراتيجية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في عام 2013، استُبدلت وزارة التنمية السياسية، بوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية. وفي ظل غياب استراتيجية وطنية للتنمية السياسية، تراجعت التنمية السياسية في برامج الحكومات المتعاقبة، إذ أصبحت مهمة التنمية السياسية تقع على عاتق مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية، دون وجود رؤية تشاركية بنوية واضحة الأهداف والملامح في برامج زمنية ومؤشرات تقييم أداء تُعنى بالحالة الديمقراطية، والوعي السياسي في المجتمع الأردني.

إن الخطة الاستراتيجية لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وأهدافها والمشاريع في كل هدف، لا ترقى إلى مستوى العمل الكبير المنتظر في مرحلة ما بعد اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. وكان لا بدّ من تطوير استراتيجية وطنية للتنمية والتحديث السياسي أثناء مدة عمل اللجنة الملكية التي تجاوزت الأشهر الثلاثة، وذلك من أجل تقديم إجابة منهجية على مرحلة ما بعد اللجنة والاستحقاقات الكبيرة للتحويل الديمقراطي المنشود.

وفي ظل اتساع فجوة الثقة بين المواطن والمؤسسات الرسمية، كما يظهر في الاستطلاعات الدورية لمركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية والتقارير الوطنية والدولية الأخرى، فإن المواطنة والاعتزاز الوطني يتأثران باختلال هذه العلاقة، إذ لم ترتق الخطة الاستراتيجية للوزارة إلى معالجة هذه الإشكالية. وبناءً على ذلك، تتأثر نجاعة برامج الوزارة وبقية مؤسسات الدولة وجهودها في أدوار التنمية المختلفة، لا سيما جهود تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة. كما لا بدّ أن تكون عملية معالجة أزمة الثقة بين المواطن والدولة أولوية مستدامة في برامج الحكومات، وذلك لارتباطها الكبير بجهود التحديث السياسي التي تتطلب جهوداً تكاملية بين المجتمع والدولة.

## 2) التنمية السياسية في المناهج والمقررات الدراسية الرسمية

تعد التنمية السياسية عملية تربوية تعليمية للأجيال (Learning Process)، وغايتها هي ترسيخ الوعي السياسي، وتكريس مبدأ المواطنة والتكامل السياسي، إضافة إلى معالجة اضطراب العلاقة بين المجتمع والدولة. كما أن التنمية السياسية تعمل على تحقيق الاستقرار والإعلاء من شأن الصالح العام، وتشكل حجر الزاوية في جدوى برامج الإصلاح والتحديث السياسي المنشود. وبناءً على ذلك، كان من الضروري تقييم حالة التنمية السياسية في المناهج والمقررات التي يدرسها الطالب الأردني في مؤسسات التعليم الرسمية، لا سيما أن الطالب في أواخر مراحل التعليم الثانويّة، مهياً بحسب قانون

الانتخاب القديم والجديد للمشاركة في اختيار أعضاء مجلس النواب الأردني. وبعد إجراء مراجعة لمحتوى مقررات التربية الوطنية والتاريخ التي يدرسها الطلبة في المراحل المختلفة<sup>(21)</sup>، يمكن استنتاج ما يلي:

أ. لم تركز المقررات التعليمية الرسمية على معالجة الهوية الوطنية الأردنية وإدارتها، وتسليط الضوء على التنوع الثقافي الذي يمتاز به الأردن.

ب. لم ترق المقررات التعليمية إلى إيجاد بناء معرفي وثقافي للعمل الحزبي الأردني، يُبرز أهمية العمل الحزبي والثقافة الانتخابية في المشاركة السياسية والعملية التنموية، وفي تجويد صناعة القرار.

ج. تفتقر المقررات إلى برامج المواطنة السياسية والاقتصادية والثقافة الإعلامية الرقمية، وإلى كيفية صناعة القرار السياسي في الأردن.

د. ثمة ضعف في مساحة السردية التاريخية لنشوء الدولة الأردنية وتضحيات رجال الدولة من الآباء والأجداد في سبيل استقرار الأردن وحمايته.

وتجدر الإشارة إلى أن مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، قد احتوت توصيات خاصة بتعديل المناهج الدراسية من خلال مناهج تتصل بالتربية المدنية والديمقراطية، وغرس مفاهيم المواطنة والحوار وقبول الآخر وغيرها. وقد أعدت وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية خطة تنفيذية لمخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، ووزعتها على محاور تتضمن جميع التوصيات الواردة من اللجنة. ثم وضعت الخطة التدخلات المطلوبة لتنفيذ التوصيات وبرامج العمل والإطار الزمني والمخرج المتوقع ومؤشرات الأداء، وعممت الخطة من خلال رئاسة الوزراء على الوزارات والمؤسسات المعنية، ومنها وزارتا التربية والتعليم، والتعليم العالي ليتم البدء بتنفيذ هذه التوصيات تنفيذاً متكاملاً بتنسيق من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية مع الوزارات المعنية كافة.

### 3) المجتمع المدني ودوره في تكريس التحول الديمقراطي

تؤدي مؤسسات المجتمع المدني دوراً محورياً في التمكين السياسي، سواء من خلال البرامج والأنشطة التي تقوم بتنفيذها، أو من خلال المساحات التي توفرها للتعبير السياسي والفضاءات التي تشكلها في سبيل الحوارات الديمقراطية. ويمكن تقسيم الأشكال القانونية الرئيسية لمؤسسات المجتمع المدني إلى شكلين: الأول هو الجمعيات التي تتبع

21. المكتبة الرقمية للمناهج: <https://manahej.moe.gov.jo/browse>

لسجل الجمعيات، وتتخصّص بحسب قطاعها التنموي، وكذلك الجمعيات السياسية في الأردن التي تشرف على عملها وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية وعددها 182 جمعية. أما الشكل الثاني، فإنه يتبع لقانون الشركات غير الربحية الذي تديره وتنظّمه وزارة الصناعة والتجارة. وتفتقد الشركات غير الربحية بالرغم من أعدادها الكبيرة للتقسيم التخصصي.

لا تشكل مؤسسات المجتمع المدني عبئاً مالياً على موازنة الدولة، بل على العكس من ذلك، فهي تحصل على فرص تمويلية من الجهات المانحة، وتسهم في إيجاد فرص عمل للشباب والشابات في المحافظات، وتقوم بدور اقتصادي كبير من خلال برامجها وأنشطتها وفعاليتها. فعلى سبيل المثال حصلت مؤسسات المجتمع المدني في عام 2019 على حوالي 44.9 مليون دينار، مقابل 36.7 مليون دينار عام 2020، وقد كان للتنمية السياسية والديمقراطية حصة قليلة منها<sup>(22)</sup>. ويقع على عاتق وزارة التخطيط والتعاون الدولي دور مهم في توجيه انتباه الجهات المانحة للأولويات والبرامج التنموية، وعلى رأس هذه الأولويات برامج التنمية السياسية والتمكين الديمقراطي.

وحتى مع بدء العمل بألية الموافقة الجديدة على التمويل للجمعيات والمؤسسات غير الربحية، إلا أن بيروقراطية المؤسسات الحكومية وإجراءاتها، ما زالت تشكل حاجزاً أمام حصول هذه المؤسسات على المزيد من التمويل، مع أن العديد من جهات التمويل تقوم بتمويل البرامج الحكومية، لذلك لا بدّ من إعادة هيكلة العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني وهندستها، وإلغاء قرار الموافقات المسبقة على التمويل، والاستعاضة عنها بالرقابة المالية اللاحقة، مع الاكتفاء بشعار التبليغ القانوني عن التمويل، وخاصة التمويل القادم من جهات معتمدة لدى الحكومة وتتصل بشراكات وخطط وبرامج عمل مشتركة.

#### 4) حالة الديمقراطية وحرية الإعلام والتعبير السياسي 2021

أظهرت الحكومة من خلال هيئة الإعلام، توجهاً مريباً للرأي العام في ما يتصل بحرية التعبير، عبر اقتراح مجموعة أنظمة وتوجهات تتصل بتنظيم وسائل الإعلام التي تبث برامج عبر منصات التواصل الاجتماعي المشهورة مثل الفيسبوك، الأمر الذي أثار القلق حول جدية الإصلاح السياسي ومستقبل الحريات، وأدى إلى أن تعترض نقابة الصحفيين الأردنيين على تهميشها وتجاوزها في ما أسمته هيئة الإعلام "الأنظمة المعدلة للإعلام". وبعد انشغال الرأي العام بهذه التعديلات وعدّها مصادرة لحرية التعبير، توجّهت الحكومة إلى سحب قراراتها، والإبقاء على الأنظمة الحالية.

22. تقرير التمويل الأجنبي، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2020.



ويعنوان: "فضاءات مغلقة: حرية الإنترنت وحرية التعبير عبر الإنترنت في الأردن"، أصدر مركز حماية وحرية الصحفيين ورقة تقدير موقف في شهر تشرين الأول 2021، رصدت حالات حجب على الاتصالات الرقمية في منتصف آذار 2021، وتحديدًا على تطبيق "كلوب هاوس" جراء أخطاء في القطاع الصحي ارتكبتها أحد المستشفيات، وأدت إلى وفاة بعض مرضى كورونا نتيجة نقص الأكسجين<sup>(23)</sup>.

وبحسب منهجية Freedom House، تراجعت حالة الحريات في الأردن عام 2021 من مستوى "حر جزئياً" إلى "غير حر"، إذ كان مؤشر الحقوق السياسية 11/40، بينما كان مؤشر الحريات المدنية 23/60<sup>(24)</sup>.

وأظهر تقرير "مؤشر الديمقراطية" الصادر عن وحدة الأبحاث الاقتصادية التابعة لمجموعة الإيكونمست البريطانية تراجع ترتيب الأردن في مؤشر الديمقراطية بأربع درجات في الترتيب العالمي عن عام 2020، إذ حصل على 3.62 نقطة ضمن المؤشر العام من أصل 10. وفي التقرير الذي استند إلى خمسة مؤشرات فرعية، وهي: تقييم النظام الانتخابي والتعددية السياسية، الأداء الحكومي، المشاركة السياسية، البيئة السياسية، والحريات المدنية، أدرج الأردن ضمن الترتيب 118 عالمياً، وهو الدولة الثامنة في المنطقة في مؤشر الديمقراطية. وأرجع التقرير أحد أسباب تراجع مؤشر الديمقراطية في الأردن، إلى نسبة المشاركة في الانتخابات النيابية التي أجريت في عام 2020 بواقع 29.9%، وقال: إن العديد من الانتخابات التي أجريت في عدة دول أظهرت "اتجاهاً متزايداً من اللامبالاة" من الناخبين، نتج عن خيبة الأمل الشعبية بسبب الافتقار الملحوظ للتغيير على مدى سنوات عديدة. وقد أشار التقرير إلى تراجع الأردن بأربع درجات في الترتيب العالمي<sup>(25)</sup>.

23. انظر: التقرير المنشور على الموقع الإلكتروني لمركز حماية وحرية الصحفيين: [cdfj.org](http://cdfj.org).

24. راجع/ي ملف الأردن في Freedom House عام 2021 <https://freedomhouse.org/country/jordan/> [freedom-world/2021](https://freedom-world/2021)

25. هديل غبون، صحيفة الغد، الأردن يتراجع 4 درجات في مؤشر الديمقراطية.

## رابعاً: اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية

شُكِّلت اللجنة الملكية من ستّ لجان فرعية على النحو التالي:

- لجنة قانون الانتخاب: ضمت 18 عضواً، وكانت مهمتها النظر في قانون الانتخاب لمجلس النواب، والخروج بمشروع قانون جديد يضمن توسيع قاعدة المشاركة والتمثيل، وصولاً إلى برلمانات قائمة على الكتل والأحزاب السياسية والتيارات البرامجية.
- لجنة قانون الأحزاب السياسية: ضمت 19 عضواً، وكانت مهمتها النظر في قانون الأحزاب السياسية، والخروج بمشروع قانون جديد يؤسس لحياة حزبية برامجية فاعلة، وقادرة على إقناع الناخبين بطروحاتها والوصول إلى البرلمان.
- لجنة الإدارة المحلية: ضمت 15 عضواً، وكانت مهمتها تقديم التوصيات المتصلة بتطوير التشريعات الناظمة للإدارة المحلية.
- لجنة تمكين المرأة: ضمت 14 عضواً، وكانت مهمتها تقديم التوصيات لتهيئة البيئة التشريعية والسياسية الضامنة لدور المرأة في الحياة العامة، وتمكينها من المشاركة السياسية الفاعلة.
- لجنة تمكين الشباب: ضمت 11 عضواً، وكانت مهمتها تقديم التوصيات لتهيئة البيئة التشريعية والسياسية لتمكين الشباب، وتوفير السبل الكفيلة بتحفيز مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية.
- لجنة التعديلات الدستورية: ضمت 10 أعضاء، وكانت مهمتها النظر في التعديلات الدستورية المطلوبة المتصلة بمشروع قانوني الانتخاب والأحزاب السياسية وآليات العمل النيابي.
- كما شكّل مكتب تنفيذي يضم إضافة للرئيس، رؤساء اللجان الستّ ومقرريها، ووزير الشؤون السياسية والبرلمانية، والناطق الإعلامي للجنة، إضافة إلى نائبين للرئيس، ومساعدتين.

أ. قراءة في مخرجات اللجنة الملكية ومقترحاتها لتحديث المنظومة السياسية  
(1) لجنة الانتخاب:

راجعت اللجنة 142 تقريراً ودراسة وبحثاً تتصل بالمنظومة الانتخابية صدرت عن مؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤسسات محلية ودولية، واستقبلت 392 توصية من جهات وأفراد في الأردن، وناقشت 31 سيناريو مرتبطاً بالمنظومة الانتخابية، وتم اعتماد مجموعة من المعايير للوصول إلى سيناريو توافقي.

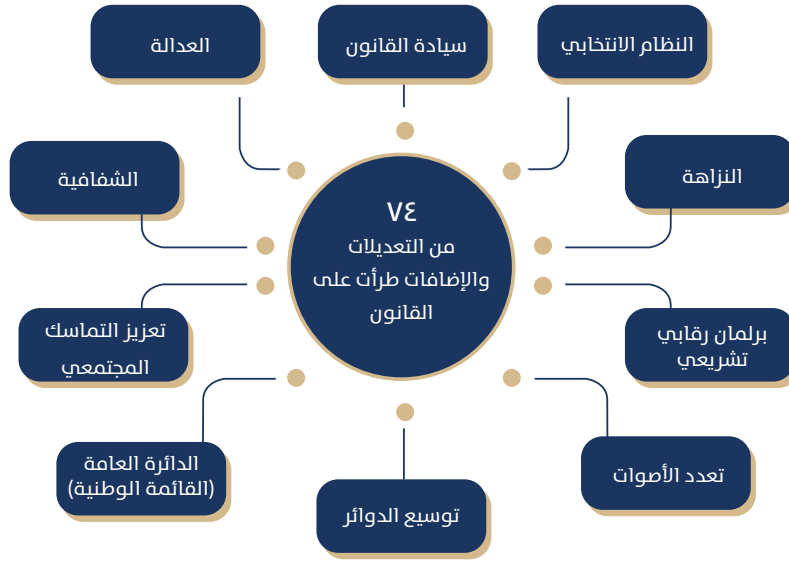
وقدمت اللجنة مجموعة من المقترحات، أهمها: زيادة عدد أعضاء مجلس النواب إلى 138 مقعداً بما يتيح أن يكون التمثيل على مستويين: الأول وطني ويسمى "الدائرة العامة"، والثاني محلياً ويسمى "الدوائر المحلية". كما شمل مشروع القانون مجموعة من التطورات من أجل ضمان النزاهة الانتخابية، وتطوير إجراءات التقاضي في جرائم الانتخابات.

عدد المقاعد المقترحة من اللجنة على مستوى الدوائر الانتخابية:

الرقم	المحافظة	عدد المقاعد بما فيها مقاعد الكوتا مع المعالجة 2021 - المجلس النيابي العشرون
1	العاصمة	20
2	إربيد	15
3	البلقاء	8
4	الكرك	8
5	معان	4
6	الزرقاء	10
7	المفرق	4
8	الطفيلة	4
9	مأدبا	4
10	جرش	4
11	عجلون	4
12	العقبة	3
13	بدو الشمال	3
14	بدو الوسط	3
15	بدو الجنوب	3

المصدر: الموقع الإلكتروني - لجنة تحديث المنظومة السياسية.

### أبرز المحاور التي شملتها التعديلات والإضافات على قانون الانتخاب لمجلس النواب



### أبرز ما يتضمنه النظام الانتخابي المقترح

عدد المقاعد المخصصة للمسيحيين لا يقل عن <b>٩</b>	عدد المقاعد المخصصة للمرأة لا يقل عن <b>١٨</b>	عدد الدوائر الانتخابية <b>١٨</b>	عدد أعضاء مجلس النواب <b>١٣٨</b>
لبناء البادية الحق في الترشح خارج دوائرهم	عدد مقاعد الدوائر المحلية <b>٩٧</b>	عدد مقاعد الدائرة العامة (الدائرة الوطنية) <b>٤١</b>	عدد المقاعد المخصصة للشركس والشيشان لا يقل عن <b>٣</b>
المرشحون الخمسة الأوائل في القائمة الوطنية بينهم على الأقل شاب أو شابة بعمر أقل من ٣٥ عامًا	المرشحون الثلاثة التالون من القائمة الوطنية بينهم امرأة واحدة على الأقل	المرشحون الثلاثة الأوائل من القائمة الوطنية بينهم امرأة واحدة على الأقل	
نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان الثاني والعشرين لا تقل عن <b>٪٦٠</b>	نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان الحادي والعشرين لا تقل عن <b>٪٥٠</b>	نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان العشرين لا تقل عن <b>٪٣٠</b>	

المصدر: الموقع الإلكتروني - لجنة تحديث المنظومة السياسية.

أبرز التطورات التي طرأت على النظام الانتخابي:

1. إعادة ترسيم الدوائر الانتخابية وتوسيعها لتعميق نهج العدالة.
2. زيادة المقاعد المخصصة للمرأة لتكون على مستوى الدوائر الانتخابية وليس المحافظات.
3. المحافظة على تمثيل المسيحيين والشركس والشيشان، ولم ينص القانون على حد أعلى لتمثيلهم، إذ منحهم الحق بالترشح في القائمة الوطنية خارج المقاعد المخصصة لهم.
4. إنشاء دائرة وطنية عامة مخصصة للأحزاب بـ 41 مقعداً.
5. سيكون لكل ناخب صوتان؛ أحدهما للدائرة العامة، والآخر للدائرة المحلية. ويستطيع الناخب على مستوى الدائرة المحلية أن يختار عدداً من المترشحين يساوي عدد أعضاء القائمة.
6. سيعمل النظام على تعزيز التكتلات المبنية على أسس برامجية.
7. سيُطبَّق النظام النسبي المفتوح على المستوى المحلي.
8. سيُطبَّق النظام النسبي المغلق على المستوى الوطني.
9. ستكون نسبة الحسم (العتبة) على المستوى المحلي 7%.
10. ستكون نسبة الحسم (العتبة) على المستوى الوطني 2.5%.
11. تخفيض عمر المترشح ليكون 25 سنة كحد أدنى.
12. تعزيز مسار النزاهة والشفافية والعدالة الانتخابية.
13. سمح القانون لأبناء البادية بالترشح خارج دوائر البادية، وسمح لغيرهم بالترشح داخلها.
14. اشتمل القانون على أحكام عامة للمجلسين النيابيين الحادي والعشرين والثاني والعشرين.

## (2) لجنة الأحزاب السياسية:

سعت مقترحات اللجنة إلى تمكين الأحزاب السياسية من المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام، وكانت أبرز مقترحات اللجنة صياغة مشروع قانون أحزاب جديد يهدف إلى: التحول إلى أحزاب برامجية فاعلة، توسيع المشاركة الحزبية، الاستقلالية والحوكمة،

التمكين المالي للأحزاب، ترسيخ مبدأ سيادة القانون، والعمل الديمقراطي داخل الأحزاب وفي ما بينها. إضافة إلى إيجاد "مفهوم الحزب" وتعريفه بأنه: "تنظيم سياسي وطني، يتألف من أردنيين تجمعهم قيم المواطنة وأهداف وبرامج ورؤى وأفكار مشتركة، ويهدف إلى المشاركة في الحياة السياسية والعمل العام بطرق سلمية ديمقراطية لغايات مشروعة، ومن خلال خوض الانتخابات بأنواعها، بما فيها الانتخابات النيابية، وتشكيل الحكومات أو المشاركة فيها وفقاً للمادة (35) من الدستور."

واشترط مشروع القانون ألا تقل نسبة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و35 سنة عن 20% من عدد المؤسسين، وألا تقل نسبة المرأة عن 20% من عدد المؤسسين، وأن يكون من بين المؤسسين واحد على الأقل من الأشخاص ذوي الإعاقة، إضافة إلى أن يكون عدد المؤسسين الحاضرين في المؤتمر التأسيسي ما لا يقل عن أغلبية أعضائه المؤسسين. كما كفل مقترح القانون عدم جواز التعرض لأي مواطن أو مساءلته أو محاسبته أو المساس بحقوقه الدستورية أو القانونية بسبب انتمائه الحزبي، ومنح الحق لطلبة مؤسسات التعليم العالي الأعضاء في الحزب بممارسة جميع الأنشطة الحزبية داخل حرم تلك المؤسسات بدون أي تضييق أو مساس بحقوقهم، على أن يصدر نظام خاص لتنظيم هذه الأنشطة.

أبرز المحاور التي شملتها التعديلات والإضافات على قانون الأحزاب السياسية



واقترح مشروع القانون نقل ملف شؤون الأحزاب من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية إلى الهيئة المستقلة للانتخاب، وذلك من أجل تحقيق المزيد من الشفافية والاستقلالية بما يخص شؤون الأحزاب، عن طريق إناطة صلاحية الموافقة على طلبات تأسيس الأحزاب وفقاً لأحكام قانون الأحزاب السياسية، ومتابعة شؤون الأحزاب والتأكد من تطبيقها للقانون ولأنظمتها الأساسية، إلى جهة محايدة ومستقلة لضمان استقلالها التام عن الحكومات.

كما عدّ مشروع القانون، التبرعات والهبات المقدمة للحزب بمثابة نفقات قابلة للتنزيل من الأموال الخاضعة لضريبة الدخل على الشركات والأفراد وفقاً لأحكام قانون ضريبة الدخل، وخصّص بنداً في الموازنة العامة للدولة للمساهمة في دعم الأحزاب من أموال الخزينة، بهدف تشجيع العمل الديمقراطي داخل الأحزاب وفي ما بينها. ونص مشروع القانون على أنه لا يجوز للأمين العام للحزب شغل هذا الموقع لأكثر من دورتين متتاليتين، على أن يحدد الحزب مدة الدورة في نظامه الأساسي، وعلى ألا تزيد مدة الدورة على أربع سنوات. وبالإضافة للطرق التقليدية لعقد مؤتمرات الحزب واجتماعاته، تضمن القانون مواد تسمح للحزب بعقد اجتماعات قيادته ولجانه عبر الوسائل الإلكترونية، وله أيضاً إجراء عمليات التصويت على أي من القرارات بهذه الوسائل.

#### أبرز ما تضمنته مسودة مشروع قانون الأحزاب السياسية

نسبة الشباب عند التأسيس	عدد المحافظات الواجب تمثيلها عند التأسيس	عدد المؤسسين للحزب	عدد المتقدمين لتأسيس الحزب
ما لا يقل عن 20%	ما لا يقل عن 6	ما لا يقل عن 100	ما لا يقل عن 300
ربط الدعم الحكومي للأحزاب بمؤشرات الإنجاز	تم نقل لجنة الأحزاب إلى الهيئة المستقلة للانتخاب	أحزاب برامجية واسعة الانتشار	نسبة النساء عند التأسيس
			ما لا يقل عن 20%

### 3) لجنة تمكين الشباب:

عقدت اللجنة وأعضاؤها 227 اجتماعاً ولقاءً مع أصحاب المصلحة في المحافظات الأردنية، وراجعت أكثر من 80 بحثاً ومرجعاً ودراسة حول أولويات الشباب في الأردن وأطر تمكينهم. كما أطلعت اللجنة على التجارب المحلية السابقة للشباب الأردني في المجالات المختلفة، وعملت على تحليل التحديات التي تمت مواجهتها، وعرضت الدروس المستفادة من تلك التجارب، وأطلعت على العديد من المرجعيات الدولية والمواثيق والمعاهدات المرتبطة بتمكين الشباب، وراجعت عدداً من التشريعات المتصلة بتمكينهم في المجالات المختلفة.

وقد وصلت اللجنة إلى مجموعة من التوصيات، وقسمتها بما يلي متطلبات أربع مراحل عمرية، تتسم كلٌ منها بصفات نفسية وثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة. ويمكن تلخيص المقترحات المتصلة مباشرة بالتنمية السياسية بناءً على متطلبات المراحل العمرية كما يلي:

#### • مرحلة التنشئة (12-15) سنة

إضافة موادّ ترسخ الهوية الوطنية الأردنية والتاريخ الأردني في المناهج الدراسية، إلى جانب موادّ أخرى تُعنى بالتربية المدنية، والثقافة الديمقراطية، وقيم التسامح والمواطنة، والمشاركة السياسية في المناهج الدراسية والأنشطة اللامنهجية. وتدريب الهيئة التدريسية، ورفع قدرات أعضائها بما يتناسب مع أهداف هذه الموادّ ومتطلباتها. وتنشيط البرامج التي تستهدف الفئة العمرية (12-15) سنة داخل معسكرات الحسين للشباب، لزرع قيم المواطنة وخدمة المجتمع والعمل التطوعي. وتفعيل دور الكشافة في وزارتي التربية والتعليم والشباب، والتفاعل مع المجتمع في المحافظات كافة، والاتصال مع الإرث الثقافي والسياسي للأردن.

#### • مرحلة الإعداد (16-18) سنة

إدراج موادّ تُعنى بالثقافة السياسية والدستورية وتاريخ الديمقراطية الأردنية، مع التركيز على الأوراق النقاشية لجلالة الملك، والتعريف بأبرز الشخصيات الوطنية التي ساهمت في بناء الدولة، وتنظيم زيارات ميدانية لطلبة الصف العاشر إلى مجلس الأمة والمتاحف الوطنية، وحضور الجلسات التثقيفية حضوراً منهجياً دورياً.

#### • مرحلة التمكين الشبابي (19-22) سنة

أن تقوم الجامعات الحكومية والخاصة بتأسيس اتحادات أو مجالس طلبة منتخبة، والعمل على تفعيل المجالس المعطلة بما يستجيب للرؤية الملكية بتعزيز المشاركة الفاعلة في الحياة العامة، وإعادة هيكلة دور الأندية الطلابية، وعمادة شؤون الطلبة، وتفعيلها



بطريقة تستثمر الطاقات الشبابية، واستحداث أندية طلابية تعنى بالتمكين السياسي والمشاركة في الحياة العامة، وتطوير نظام نقاط خدمة المجتمع تطويراً دورياً، لإدماج الأنشطة اللامنهجية المرتبطة بالمشاركة المدنية والسياسية ضمن آليات احتساب نقاط خدمة المجتمع.

• مرحلة المشاركة المجتمعية والاقتصادية والسياسية (23-35) سنة

إنشاء برنامج وطني لتمكين الشباب المترشحين للمجالس المنتخبة، وزيادة التمويل الحكومي لمؤسسات المجتمع المدني التي تختص بتمكين الشباب سياسياً واقتصادياً، وتسهيل إجراءات الحصول على التمويل من المانحين وفقاً للأنظمة والتعليمات المعمول بها، وتعزيز انخراط الشباب في الأحزاب، وضمان الوصول العادل إلى مواردها كافة، وخاصة المالية والتدريبية، وتفعيل نطاق برنامج الزمالة وتوسيعه مع مجلس النواب، وتطوير آلية عمله، واستحداث برنامج للزمالة مع كل من مجلسي الأعيان والوزراء.

#### 4) توصيات لجنة الإدارة المحلية:

حرصت اللجنة الملكية على اعتماد مبدأ التدرج عبر مراحل انتقالية للوصول إلى النموذج الوطني للإدارة المحلية، لتتقود في النهاية إلى الوصول إلى حكم محلي رشيد، قادر على الاضطلاع بمهام التنمية المحلية والخدمات باستقلال وفعالية، بناء على برامج اختارها المواطنون عبر انتخابات حرة ونزيهة، في تناغم وتكامل للأدوار بين مختلف الهياكل والأقاليم من جهة، والإدارة المركزية من جهة أخرى.

وتتلخص أهم توصيات المرحلة الأولى لخطة التدرج في تطبيق النموذج المنشود للإدارة المحلية، في بناء قدرات الهياكل المنتخبة والمعينة في المحافظات والبلديات، والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة بما يلبي طموحات المواطنين وتطلعاتهم. كما اهتمت اللجنة بتعزيز دور الشباب والمرأة والأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك من خلال تخفيض سن الترشح ليصبح 22 سنة بدلاً من 25 سنة، وزيادة نسبة المقاعد المخصصة للمرأة لتصبح 30% على الأقل، إضافة إلى تخصيص مقعد للأشخاص ذوي الإعاقة في الهياكل المنتخبة على مستوى المحافظات والبلديات. أما المرحلة الثانية، فسيتم خلالها استحداث مجالس للأقاليم، لتصبح هذه المجالس هي الهيئات العليا المنتخبة للإدارة المحلية في مراحلها الأخيرة، ويقصد بها مرحلة الحكم المحلي على مستوى السلطة التنفيذية (تنموياً وخدمياً).

كما حرصت اللجنة على تقديم عدد من التوصيات تتصل باللامركزية المالية، والتي من شأنها تعزيز الاستقلال المالي والإداري، مثل: إفراد فصل خاص لموازنة كل محافظة في قانون الموازنة العامة، ونقل الصلاحيات الإدارية والمالية إلى المحافظات لتصبح مسؤولة

عن إعداد موازنتها وتنفيذها، إضافة إلى إنشاء حساب خاص لمجالس المحافظات في بنك تنمية المدن والقرى، تُنقل إليه مخصصات موازنات المحافظات مباشرة بعد إقرار قانون الموازنة العامة، وذلك للحيلولة دون عدم صرف مخصصات موازنات المحافظات بكاملها من خلال حجز جزء منها أو تخفيضها من قبل مجلس الوزراء، وبما يضمن عملية تدوير المبالغ المتبقية من الموازنة السنوية عند انتهاء السنة المالية للعام التالي<sup>(26)</sup>.

## 5) توصيات لجنة تمكين المرأة:

وضعت اللجنة مجموعة من التوصيات لتمكين المرأة، ضمن ثلاثة محاور: الآليات المؤسسية والإجرائية والسياسات العامة، الأطر التشريعية، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والأنماط الفكرية.

ومن التوصيات المتصلة بالآليات المؤسسية والإجرائية والسياسات العامة: إيجاد ضمانات دستورية لتمكين المرأة، وتعزيز مشاركتها في الحياة العامة، وحمايتها من جميع أشكال التمييز، والإيعاز للحكومة ولديوان التشريع والرأي للأخذ بمبدأ تانيث النصوص التشريعية عند إعداد مشاريع القوانين والأنظمة والتعليمات، لما لذلك من أثر على تطوير الثقافة المجتمعية والحد من النظرة النمطية لأدوار كل من المرأة والرجل، وتعديل نظام المساهمة المالية في دعم الأحزاب السياسية بما يضمن للمرأة الوصول العادل إلى جميع موارد الحزب، وخاصة المالية منها، والإيعاز للجنة الوزارية لتمكين المرأة بإجراء مراجعة لجميع التشريعات التي تتضمن تمييزاً ضد المرأة، والتي حدّتها الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)، وتعديلها باتّباع نهج تشاركي يضمن مشاركة فاعلة للجهات المعنية بالمرأة كافة، وتوفير إطار قانوني لقرار منح المزايا لأبناء الأردنيين من خلال تضمينه في قانون الإقامة وشؤون الأجانب.

وأوصت اللجنة بوجود تمثيل عادل للمرأة (لا يقل عن 30%) في اللجان الحكومية المعنية بوضع خطط النمو والتعليق الاقتصادي ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها، وتعديل قوانين النقابات المهنية والعمالية وغرف الصناعة والتجارة وقوانين الشركات والبنوك لتنصّ على هذه النسبة كحدّ أدنى لضمان عدالة التمثيل، وإقرار إجراءات تحفيزية، مثل الإعفاءات الضريبية، لتشجيع توظيف المرأة في القطاع الخاص، وتوفير بيئة العمل الآمنة لها، بما في ذلك تجريم التحرش في مكان العمل، وتعزيز قدرات مفتشي وزارة العمل لضمان التزام أصحاب العمل بأحكام القانون.

26. وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية تنشر أبرز النتائج والتوصيات.  
<https://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=190951&lang=ar&name=news>

وفي ما يتصل بدور الإعلام في تعزيز تمكين المرأة، أوصت اللجنة بتبني خطط وسياسات إعلامية مراعية لقضايا المرأة تهدف إلى رفع الوعي المجتمعي وتغيير الصور النمطية، وتعزيز وجود المرأة في الحياة العامة في الأردن بعدها شريكاً أساسياً في عملية صنع القرار، وتعزيز دور الإعلام في مجال إبراز دور المرأة وأهميتها وجودها ووصولها إلى المراكز القيادية، من خلال تسليط الضوء على قصص نجاح واقعية لنساء من جميع المحافظات وفي المجالات كافة.

أما بشأن سياسات الحماية الاجتماعية، فقد أوصت اللجنة بتوفير البيانات المتصلة بمعدلات الفقر في المجتمع وإتاحتها لضمان التخطيط المستجيب، وتطوير السجلات الوطنية، والاعتراف بالمرأة المعيلة وإتاحة الفرصة لها للاستفادة من برامج الحماية الاجتماعية، وتعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والجهات الداعمة في مجال تطوير سياسات الحماية الاجتماعية الشاملة والعادلة وتنفيذها، وإشراك المؤسسات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة وصانعي السياسات بالقرارات والقضايا التي تخصهم، وإتاحة جميع البرامج الاجتماعية والثقافية والسياسية والصحية.

وأوصت اللجنة أيضاً بإعمال نص المادة (29) من قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017، المتصلة بتضمين استراتيجيات وخطط مكافحة الفقر ورعاية الأسرة والطفولة والمرأة والمسنين والأحداث، تدابير تكفل شمولها، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في محاورها وأنشطتها وبرامجها. كما أوصت بتجريم جميع أشكال العنف والتمييز ضد المرأة.

## 6) لجنة التعديلات الدستورية المتصلة بقانوني الانتخاب والأحزاب وآليات العمل النيابي:

خرجت اللجنة بمقترحات وتوصيات ضمن ثلاثة محاور:

• تعديلات لتمكين الشباب والمرأة وتعزيز مشاركتهما في الحياة العامة:

من أبرز المقترحات التي تساهم في تعزيز المشاركة السياسية، تعديل المادة (70) من الدستور لتخفيض سنّ الترشح لمجلس النواب ليصبح 25 سنة شمسية، وتأنيث النصوص لتعزيز مبدأ المساواة في النص التشريعي.

• تعديلات لتحسين الأحزاب السياسية وحمايتها من أي تأثيرات سياسية:

من أبرز التعديلات في هذا المجال، نقل ملف إدارة الإشراف على تأسيس الأحزاب السياسية ومتابعة شؤونها إلى الهيئة المستقلة للانتخاب.

## • تعديلات لتطوير آليات العمل النيابي:

قدمت اللجنة مجموعة من المقترحات الخاصة بالنصوص الدستورية المتصلة بآليات العمل النيابي، أبرزها تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز استقلالية العمل البرلماني من خلال إلغاء حكم الجمع بين عضوية مجلس الأمة والمنصب الوزاري، واقتصار رئاسة مجلس النواب على مدة زمنية لا تتجاوز سنة شمسية واحدة، مع تقرير الحق لأعضاء مجلس النواب بالتصويت على فقدان رئيس مجلس النواب لمنصبه، إضافة إلى 17 مقترحاً حول تحديث آليات العمل النيابي بهدف مواكبة التطورات السياسية والقانونية.

## 7) توصيات عامة موجهة للوزارات والمؤسسات المعنية بالعمل الشبابي، ضمن إطار تشريعي ومؤسسي ناظم لقطاع الشباب:

تضمنت التوصيات الخاصة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي ضمن هذا المحور: تسهيل عملية استقطاب التمويل للمؤسسات التي تُعنى بقطاع الشباب؛ تشبيك هذه المؤسسات مع الممولين وضمن سياق الاستراتيجيات الوطنية؛ تسهيل الموافقات والإجراءات على المشاريع الجديدة؛ تقديم حزمة تحفيزات للمؤسسات الشبابية الناشئة من خلال تسهيل الإجراءات والشروط التمويلية المتصلة بسنوات الخبرة للمؤسسة والملاءة المالية؛ تمكين المؤسسات الشبابية الناشئة وتدريبها بالآليات والأدوات لتحصيل التمويل، وتعريفها على أسس إعداد مقترحات المشاريع؛ وتخصيص حصة تمويلية محددة للمؤسسات والمنظمات التي تدار من قبل الشباب، وخاصة في المحافظات.

وفي ما يتصل بدور وزارة الشباب في تمكين الشباب، أوصت اللجنة بتشكيل مجلس تنسيق مؤسسي برئاسة الوزارة وعضوية وزارة التخطيط، ووزارة الشؤون السياسية والبرلمانية، ووزارة الثقافة، والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية، وممثلين عن المجتمع المدني والمؤسسات والهيئات المانحة، لتبادل المعلومات والخبرات والتخطيط والتنسيق المشترك لضمان ربط المشاريع التي تُعنى بالشباب بالاستراتيجية الوطنية للشباب، وتحديث قانون رعاية الشباب وتفعيله لتسهيل تنفيذ المبادرات والبرامج الشبابية، واستحداث مشاريع جديدة تعزز المشاركة السياسية للشباب، وتفعيل المراكز الشبابية والنوادي الرياضية، وتوطين المبادرات الشبابية فيها ودعمها، والعمل على تمكين الشباب في المراكز الشبابية عن طريق تعديل الأنظمة والتعليمات بما يتناسب مع ذلك الأمر، والعمل على تعزيز دور المراكز في التنمية الشاملة، وتوثيق المبادرات الشبابية وأسماء مؤسسيها حفظاً لحقوق الملكية الفكرية.

وبشأن دور وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية في تمكين الشباب، أوصت اللجنة بتدريب الشباب الحزبي على المهارات اللازمة لإدارة الحملات الانتخابية وكسب التأييد والمناصرة، وعقد برامج متخصصة لتوعية الشباب الأردني بالأحزاب والعمل الحزبي بالتعاون مع الجامعات الرسمية والخاصة ومنظمات المجتمع المدني، وإقامة أنشطة داخل الجامعات للأحزاب للتعريف ببرامجها وآليات الانتخاب إليها، وإبراز دور النواب الشباب، وتسهيل الضوء على مشاركتهم في البرلمان وتفاعلهم مع أدوات الرقابة البرلمانية (الأسئلة والاستجابات)، وتنظيم العلاقة مع مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالشباب والعمل السياسي العام، وتطويرها من خلال شراكات وبرامج تدريبية متخصصة.

وبشأن الحريات العامة التي تشكل الضمانة الأساسية للعمل السياسي، أوصت اللجنة بتعزيز الحريات العامة وحقوق الإنسان بمراجعة جميع التشريعات والسياسات والممارسات الناظمة للحريات العامة (مثل قانون الجرائم الإلكترونية، وقانون الاجتماعات العامة، وقانون العقوبات، وقانون ضمان حق الحصول على المعلومات، وقانون منع الجرائم)، وتعديلها بما يتناسب مع مبادئ الدستور الأردني وخاصة البند (1) من المادة (128)، والذي ينص على أنه: "لا يجوز أن تؤثر القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها".

## 2. ملاحظات على مخرجات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية

تضمنت رسالة التكليف الملكي أهمية المخرج التشريعي الذي يؤسس حياة حزبية فاعلة وقادرة على إقناع الناخبين، للوصول إلى برلمان قائم على الكتل والتيارات البرلمانية. وقد ربطت الرسالة الملكية هذا الهدف بدور الشباب، والبحث في السبل الكفيلة لتحفيز مشاركتهم في الحياة الحزبية والبرلمانية. وفي المقابل بذلت اللجنة مجهوداً كبيراً دام قرابة ثلاثة أشهر، نُفذت فيها مجموعة كبيرة من اللقاءات الميدانية مع الفعاليات المجتمعية. وتمثل مخرجات اللجنة الملكية نقلة نوعية تسهم في تحديث المنظومة السياسية، إذ قدمت مقترحات بنويّة وجديدة لم تشهدها محطات التحول الديمقراطي وورش العمل السياسية طيلة السنوات السابقة.

وعند مراجعة المخرجات المتصلة بالدور السياسي للشباب، وخاصة في لجنتي الانتخاب والأحزاب، لوحظ إشكالية التوازن بين التمثيل السياسي والتمثيل الانتخابي، فعلى سبيل المثال: وضعت التوصيات فئة الشباب في القوائم الوطنية لقانون الانتخاب المقترح في ترتيب متأخر (وجود شاب أو شابة بعمر أقل من 35 سنة ضمن المترشحين الخمسة الأوائل)، وبما أن أصوات الشباب تقترب من إجمالي أصوات الناخبين في الأردن، كان

الأجدي على الأقل مراعاة العدالة الانتخابية، بحيث تكون فئة الشباب ضمن المترشحين الثلاثة الأوائل، مثلما اقترحت اللجنة لمشاركة المرأة في الدائرة العامة.

وأعدت مخرجات اللجنة إنتاج البيروقراطية من جديد على الممارسة الحزبية في الأردن، إذ لم تراعى لجنة الأحزاب السياسية أزمة غياب الثقة بين الشباب والمجتمع في الأحزاب السياسية القائمة<sup>(27)</sup>، وآثرت الاستفادة قدر الإمكان من التحديث السياسي وتوظيفه لصالح الأحزاب السياسية القائمة، فقامت بعرقلة تأسيس أحزاب جديدة من خلال اشتراط عدد كبير من المؤسسين للأحزاب السياسية الجديدة، إذ لا يقل عدد الأعضاء عند عقد المؤتمر التأسيسي عن ألف شخص، وأن يكونوا من ست محافظات على الأقل، دون مراعاة العمل السياسي الحديث القائم على البرنامج السياسي ومؤازريه، بعيداً عن العودة إلى تكديس الأرقام الوطنية والمجتمع الحزبي الاستعراضي، وكان من الأجدي إيلاء الشباب الدور الأكبر كما وجهت الرسالة الملكية، وأن تتخذ منهجية دمج الشباب في الحياة الحزبية مسار الدمج في الأحزاب القائمة مع إبقاء مسار تكوين أحزاب جديدة قائماً وممكناً، وخاصة للشباب الراغبين في تأسيس أحزاب تعبر عن أفكارهم وتطلعاتهم وبأدواتهم المعاصرة.

## خامساً: متابعة توصيات التنمية السياسية في تقرير حالة البلاد 2020

تقييم حالة الإنجاز في 2021	توصيات 2020
لم يتخذ أي إجراء من الحكومة لإيجاد صيغة تشاورية مع الكتل النيابية لتشكيل الحكومات.	إيجاد صيغة جديدة لتشكيل الحكومات من خلال التفاوض مع الكتل النيابية، الأمر الذي يشجع الأحزاب على تطوير نفسها، كما يشجع الكتل النيابية والنخب الوطنية على الانخراط في العمل الحزبي.

27. يمكن الاطلاع على تقرير منشور أصدره معهد السياسة والمجتمع بعنوان: الشباب الأردني وجدل المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية 2020. كما يمكن الاطلاع على التقارير الدورية التي يقوم مركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية بإعدادها حول حالات الثقة المجتمعية بالأحزاب السياسية والمؤسسات العامة.

توصيات 2020	تقييم حالة الإنجاز في 2021
تعديل قانون الانتخاب لتخصص نصف مقاعد مجلس النواب لقوائم وطنية على مستوى المملكة وفي دائرة انتخابية واحدة.	تم إعداد مشروع قانون جديد للانتخابات من اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، والتي من بين أعضائها وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، وأقرت المشروع المرسل إلى مجلس النواب بزيادة عدد أعضاء المجلس إلى 138 مقعداً، ويشمل التمثيل مستويين: الأول وطني ويسمى الدائرة العامة وخصص له 30% من مقاعد المجلس، والثاني محلي ويسمى الدوائر المحلية وله بقية المقاعد.
تطوير المعايير المتصلة بتمويل الأحزاب السياسية وربطها بالأداء السياسي للحزب من الداخل وبالانتخابات العامة.	تم تطوير ذلك من خلال إصدار مشروع قانون جديد للأحزاب، أعدته اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.
زيادة المقاعد النيابية المخصصة للمرأة في مجلس النواب من 15 مقعداً إلى 30% من مقاعد مجلس النواب.	تم زيادة المقاعد في مشاريع القوانين التي أقرتها اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية.
دعوة الجهات الرسمية المعنية بالتنمية السياسية إلى تمكين الشباب وضمان حرية العمل السياسي والحزبي لطلبة الجامعات.	تم العمل على ذلك وتقنيته من خلال مشروع قانون الأحزاب الذي أقرته اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية وأرسلته إلى الحكومة.
دعوة وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات ذات الصلة لوضع استراتيجية متكاملة لترسيخ الثقافة الديمقراطية لدى الطلبة في مرحلة التعليم العام، وتطوير مناهج التربية الوطنية، والأنشطة اللامنهجية لتحقيق هذا الغرض.	لم يُتخذ أي إجراء من الحكومة أو وزارة التربية والتعليم لتحقيق هذا الهدف.
تشجيع مؤسسات المجتمع المدني من منطلق مسؤوليتها إلى جانب الحكومة والأحزاب في التنمية السياسية، على النهوض بدورها في نشر الثقافة الديمقراطية في المجتمع.	لم يُتخذ أي إجراء من الحكومة أو وزارة التربية والتعليم لتحقيق هذا الهدف.
تمكين وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية من ممارسة دورها بوصفها مرجعية عامة لمؤسسات المجتمع المدني على اختلاف مكوناتها في مجال التنمية السياسية.	لم يُتخذ أي إجراء من الحكومة أو من وزارة الشؤون السياسية والبرلمانية لتحقيق هذا الهدف.

## سادساً: الاستنتاجات والتوصيات

يتخذ مسار تنفيذ السياسات التنموية عموماً سياقات انفرادية بعيدة عن البنيوية والتراكمية، ومنفصلة غير متصلة ما بين السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وبالتالي ثمة تشتت في الجهود والمخرجات والموارد، وهذا الأمر بطبيعة الحال ينعكس انعكاساً مباشراً وغير مباشر على حالة التنمية السياسية في الأردن.

ويتضح من خلال عرض محطات التحول الديمقراطي الأردني خلال مائة عام من تأسيس الدولة، أن مسارها يحتوي على محاولات جادة دون كلل وملل لتحديث المنظومة

السياسية، أي أن إرادة الإصلاح السياسي والحرص على المستقبل الديمقراطي حاضرة باستمرار في رؤية صانع القرار السياسي والنخب السياسية، ولذلك كان ثمة تبادل في الصوت والمبادر والمطالب بالإصلاح بين المجتمع والدولة.

ومع المخرجات والإنجازات الكبيرة على المستوى التشريعي والمؤسسي، يبقى سؤال التغيير السياسي الحيوي والبنوي المستدام مطروحاً لدى الجميع، إذ لم تتمكن المحاولات السابقة طيلة المنوبة الأولى من استكمال الوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة والمتمثلة بزيادة المشاركة الشعبية المنتظمة والفاعلة في المجال السياسي، وإنتاج حكومات ذات برامج حزبية، وبناء ديمقراطية متجددة كما أطر لها جلالته الملك في أوراقه النقاشية.

وقد أثارت التعديلات الإضافية التي قامت بها الحكومة على توصيات اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية استياء كبيراً في الشارع الأردني، من خلال النخبة المتشجعة لعمل اللجنة ومقترحاتها الإيجابية على مسار التحول الديمقراطي الأردني في المنوبة الثانية، وتوجه الاتهام إلى الحكومة أولاً بمخالفة تعهد صاحب الجلالة بأن تصل مقترحات اللجنة الملكية كما هي إلى مجلس النواب، وثانياً بمحاولة استنساخ تجربة غير أردنية وتطبيقها على النظام السياسي دون مراعاة الخصوصية الأردنية، ودون تقديم شروحات كافية للرأي العام حول هذه التعديلات التي طرأت على الدستور وغايتها وانعكاساتها على المواطن الأردني ونظامه السياسي.

وتقوم منظمات المجتمع المدني بدور كبير في التربية والتنمية السياسية والتمكين الديمقراطي، نظراً لانتشارها الواسع وتعاملها المباشر والتفاعلي مع المجتمع الأردني، ولكن برامجها وجهودها تصطدم بممارسة بيروقراطية من المؤسسات الرسمية، وبالمقابل تقتصر توجهات هذه المنظمات لوجود برامج متابعة وتقييم وتطوير، إضافة إلى الافتقار للعمل التكاملي.

وبناءً على ما سبق، توصي هذه المراجعة بما يلي:

1. وضع استراتيجية وطنية للتنمية السياسية والتمكين الديمقراطي، لتمثل مرجعاً لجميع الخطط والجهود المتصلة بالعمل السياسي يشتمل على برامج عمل واضحة بأطر زمنية محددة، تتضمن خطوات قابلة للقياس والتقييم والمتابعة، ويكون لها أثر ملموس على الفعالية السياسية وعلاقة المواطن بالدولة.
2. تنفيذ مراجعة شاملة للمناهج والمقررات المرتبطة بالثقافة الوطنية والمواطنة، وإيجاد آلية تقييم ومتابعة دورية للمعارف والمهارات التي يكتسبها الطلبة في هذا المجال.



3. تمكين المعلمين وتطوير مهاراتهم ومعارفهم في قضايا الهوية الأردنية والمواطنة والتحديث السياسي، وإيجاد برامج تمكينية لمعلم التربية الوطنية وتطوير مهاراته في برامج التنشئة السياسية.
4. تأسيس البرلمان الشبابي الأردني للفئة العمرية (18-25) سنة على المستوى الوطني، بهدف تكريس العمل والوعي السياسي، وإتاحة المجال أمام الفئات الشابة في الأحزاب السياسية للعمل البرلماني البرامجي، وتطوير المهارات السياسية، وتقديم المقترحات والحلول المبتكرة لمشاكل التنمية من وجهة نظر جيل الشباب إلى أصحاب المصلحة.
5. تذليل العقبات والصعوبات التي تحول دون ممارسة منظمات المجتمع المدني جهودها وبرامجها المتصلة بالتمكين السياسي والديمقراطي، وفي مقدمة ذلك البيروقراطية الحكومية في التعامل معها.
6. استحداث معهد مستقل لدراسة الديمقراطية والتحول السياسي.

## المصادر والمراجع

- 1 - الدستور الأردني.
- 2 - الغويين، فيصل، سليمان النابلسي ودوره في الحياة السياسية الأردنية (1976-1908)، منشورات وزارة الثقافة الأردنية، 2020، عمان-الأردن.
- 3 - دليل المواطن للموازنة العامة للسنة المالية 2021، دائرة الموازنة العامة، وزارة المالية الأردنية.
- 4 - الموقع الإلكتروني للجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية. <https://tah-deeth.jo>.
- 5 - الديوان الملكي، الملك يعهد للرفاعي برئاسة اللجنة الملكية لتحديث المنظومة السياسية، 10 حزيران 2021. [t.ly/inXu](https://t.ly/inXu).
- 6 - تقرير قناة المملكة: "الخصاونة: تأكيداً على تنفيذ رؤى الملك لتطوير التشريعات الناضمة للحياة السياسية"، منشور بتاريخ 31 كانون الثاني 2021. [t.ly/MuMC](https://t.ly/MuMC).
- 7 - برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي (2021-2023)، الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.
- 8 - رد حكومة بشر الخصاونة على كتاب التكليف الملكي، والمنشور على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.
- 9 - الهيئة المستقلة للانتخاب، التقرير التفصيلي للانتخابات النيابية للمجلس التاسع عشر.
- 10 - البيان الوزاري لحكومة الدكتور بشر الخصاونة، والمنشور على الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.
- 11 - سائد كراجة، مقال منشور في صحيفة الغد بتاريخ 3 أغسطس 2021، بعنوان: تعديلات دستورية لعام 2011.
- 12 - رسالة جلالة الملك عبد الله الثاني إلى رئيس مجلس الأعيان طاهر المصري حول لجنة الحوار الوطني التي من شأنها وضع الأطر لقيادة عملية حوار سياسي يعزز مسيرة الإنجاز والاستقرار، إضافة إلى الوصول إلى صيغة لقانون انتخاب ديمقراطي.

13 - National Agenda for Jordan. world health organization. <https://www.mindbank.info/item/6233>

- 14 - كتاب التكليف الملكي لفيصل الفايز.
- 15 - المعشر، مروان، عقد من جهود الإصلاح المتعثرة في الأردن، مركز كارنيجي، أيار/ مايو 2011، بيروت، لبنان.
- 16 - الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء -الميثاق الوطني الأردني- الفصل الأول.
- 17 - تسجيل حوارية مع عدنان أبو عودة على صفحة الفيس بوك لمعهد السياسة والمجتمع بعنوان: "دروس من تاريخ الدولة" بتاريخ: 3 آذار 2020.
- 18 - الموقع الإلكتروني للمئوية الأردنية: <https://100jordan.jo>.
- 19 -علي محافظة، مقابلة مسجلة ضمن حواريات المئوية التي عقدها معهد السياسة والمجتمع، منتصف عام 2021.
- 20 -الموقع الإلكتروني لوزارة الشؤون السياسية والبرلمانية.
- 21 -الموقع الإلكتروني لرئاسة الوزراء.
- 22 -تقرير "الشباب الأردني وجدل المشاركة السياسية في الانتخابات النيابية 2020"، من إصدارات معهد السياسة والمجتمع.
- 23 - صحيفة الغد الأردنية.

